

Distr.: General
2 May 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البندان ١٤٦ و ١٤٩ من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

تقرير أداء ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من

١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وميزانيتها المقترحة

للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٥٧٠ ٣٣٥ ٥٠٠	مجموع الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠ ^(أ)
٥٥١ ٤٨٢ ٩٠٠	النفقات للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
١٨ ٨٥٢ ٦٠٠	الرصيد الحر للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
٦٤٥ ٩٦١ ٤٠٠	اعتمادات الفترة ٢٠١٢/٢٠١١
٦١٢ ٢٤٩ ٨٠٠	النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ ^(ب)
٣٣ ٧١٢ ٠٠٠	الرصيد الحر المقدّر للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ ^(ب)
٥٨٦ ١٥٨ ٢٠٠	المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣
٥٧٨ ٨١٥ ١٩٧	المبلغ الذي توصي اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣

(أ) شاملا المبلغ الذي وافقت الجمعية العامة على تخصيصه وقدره ٢٠٠ ٠٧٨ ٤٨٥ دولار والمبلغ المأذون بالدخول في التزامات به وقدره ٣٠٠ ٢٥٧ ٨٥ دولار والذي أقرته اللجنة الاستشارية في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١.

(ب) التقديرات في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢.



أولا - مقدمة

١ - تستتبع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرات ٢٩ و ٣١ و ٤٠ و ٥٠ و ٥٩ أدناه تخفيضات قدرها ٣ ٠٠٣ ٣٤٣ دولار في الميزانية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/753). وتطرح اللجنة توصيات وتبدي ملاحظات، حسب الاقتضاء، في الفقرات أدناه.

٢ - ويرد تقرير اللجنة الاستشارية بشأن المسائل الشاملة المتصلة بحفظ السلام في الوثيقة A/66/718. وتتناول اللجنة في هذا التقرير الموارد والبنود الأخرى المتصلة تحديدا بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٣ - وفي سياق النظر في تقرير أداء ميزانية عملية الأمم المتحدة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/66/616)، أولت اللجنة الاستشارية الاعتبار لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات (انظر A/66/5 (Vol. II)، الفصل الثاني). وبالإضافة إلى ذلك يرد تقرير اللجنة الاستشارية المتعلق بتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ في الوثيقة A/66/719. وما زالت اللجنة الاستشارية تؤكد على قيمة استنتاجات مجلس مراجعي الحسابات وتكرر تأكيد ضرورة تنفيذ توصياته في غضون الأطر الزمنية التي حددها الأمين العام.

٤ - وترد في ختام هذا التقرير الوثائق التي استعرضتها اللجنة الاستشارية والتي استعانت بها لدى النظر في مسألة تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

٥ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة خصصت، في قرارها ٢٧٣/٦٤، مبلغا إجماليه ٢٠٠ ٠٧٨ ٤٨٥ دولار (صافيه ٢٧٨ ٠٠٠ ٤٧٤ دولار) للإنفاق على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وتم قسمة المبلغ بالكامل كأفضية مقررة على الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك أذنت اللجنة الاستشارية، لتلبية لطلب المراقب المالي، للأمين العام بالدخول في التزامات فيما يخص عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بمبلغ قدره ٣٠٠ ٢٥٧ ٨٥ دولار لتلبية الاحتياجات الإضافية الحيوية للعملية النابعة من قرارات مجلس الأمن (١٩٣٣ (٢٠١٠).

و ١٩٤٢ (٢٠١٠) و ١٩٥١ (٢٠١٠) و ١٩٦٧ (٢٠١١) و ١٩٦٨ (٢٠١١). وتبعاً لذلك بلغ مجموع الموارد المعتمدة للعملية للفترة ٢٠١١/٢٠١٠ ما إجماليه ٥٧٠ ٣٣٥ ٥٠٠ دولار (صافيه ٥٥٩ ٥١٢ ٦٠٠ دولار).

٦ - وبلغ مجموع النفقات في الفترة ما إجماليه ٥٥١ ٤٨٢ ٩٠٠ دولار (صافيه ٥٤٠ ٢٣٩ ١٠٠ دولار) ليتبقى بذلك رصيد حر إجماليه ١٨ ٨٥٢ ٦٠٠ دولار (صافيه ٥٠٠ ٢٧٣ ١٩ دولار) وهو ما يناظر المعدل الذي نفذت به الميزانية وقدره ٩٦,٧ في المائة. وكما هو مبين في الفرع الثالث ألف من تقرير الأمين العام (A/66/616)، يمثل انخفاض النفقات النتيجة الصافية لتقلص الاحتياجات تحت بندي الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بمقدار ١٨ ٨٧٧ ٠٠٠ دولار وتحت بند الأفراد المدنيين بمبلغ ٥٦٩ ٨٠٠ دولار، ويقابل ذلك جزئياً، ارتفاع النفقات تحت بند التكاليف التشغيلية بمبلغ ٥٩٤ ٢٠٠ دولار.

٧ - ولقد خفضت النفقات تحت بنود عدة من بينها:

(أ) الوحدات العسكرية (٥٠٠ ١٩ ١٣ دولار أو ٦,٢ في المائة) مما يعزى في المقام الأول إلى تأخر إرسال وحدات عسكرية إضافية مما ترتب عليه انخفاض في النفقات المتصلة بسداد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات وتقلص الاحتياجات فيما يتصل بنقل وتمركز القوات ورسوم شحن المعدات المملوكة للوحدات؛

(ب) شرطة الأمم المتحدة (٤٠٠ ٨٣٩ ١ دولار أو نسبة ٩,٢ في المائة) مما يعزى إلى انخفاض العدد الفعلي لعمليات التناوب وتكاليفها (٣٠٨ عمليات تناوب فعلية بتكلفة تبلغ في المتوسط ٣٠٠ دولار مقابل ٤١٠ عملية كان مقرراً إجراؤها بتكلفة قدرها في المتوسط ٤٠٠ دولار). وبالإضافة إلى ذلك، قُيد سهواً بدل إجلاء ضباط شرطة الأمم المتحدة بمبلغ ٥١٥ ٠٠٠ دولار تحت بند التكاليف العامة للموظفين المتعلقة بالموظفين الدوليين (انظر A/66/616، الفقرة ٤٧)؛

(ج) وحدات الشرطة المشكّلة (٩٠٠ ١٦٤ ٤ دولار أو ١٦,٨ في المائة) وهو ما يعزى، في المقام الأول، إلى تأخر إرسال أفراد الشرطة الأمر الذي ترتب عليه انخفاض النفقات المتعلقة بسداد تكاليف وحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات وانخفاض تكاليف السفر لأغراض تمركز وحدات الشرطة المشكّلة وانخفاض تكلفة رسوم شحن المعدات المملوكة للوحدات. وبالإضافة إلى ذلك، خُفّضت تكلفة نقل المعدات المملوكة للوحدات باستخدام طائرة تخص بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدلاً من استئجار طائرة مما ترتب عليه انخفاض تكاليف نشر الطائرات وسحبها؛

(د) متطوعو الأمم المتحدة (٨٠٠ ٧٤٧ ١ دولار أو ١٢,٩ في المائة) مما يعزى إلى قيد بدل إجماع ١٩١ من متطوعي الأمم المتحدة وقدره ١,٧ مليون دولار، سهواً تحت بند التكاليف العامة للموظفين في فئة الموظفين الدوليين؛

(هـ) المساعدة المؤقتة العامة (٨٠٠ ٤١٨ ١ دولار أو ٢٦ في المائة) مما يعزى إلى معدل الشغور الفعلي الذي بلغ متوسطه فيما يخص الموظفين الدوليين ٢٢,٢ في المائة في حين إنه كان من المقرر شغل الوظائف المؤقتة العامة بالكامل. وأخذاً في الاعتبار أن النشر كان مقرراً إجراؤه على مراحل فمع ذلك لم يتسنى، قبل نهاية الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، إتمام عملية التعيين في ١٢ وظيفة دولية مؤقتة معتمدة للأشهر الأربعة الأخيرة من الفترة المشمولة بالتقرير من أجل المساعدة على إعادة تشكيل خطوط الإمداد والنقل العابر؛

(و) الأفراد المقدمون من الحكومات (٥٠٠ ٣٦٤ ٥ دولار أو ٥٠ في المائة) يعزى أساساً إلى تأجيل استقدام موظفي الجمارك الثمانية الإضافيين الذين وافق مجلس الأمن في قراره ١٩٩٣ (٢٠١٠) على استعارتهم، بسبب الأزمة التي نشبت بعد الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، قُيد سهواً بدل إجماع بمبلغ ١٥٠ ٠٠٠ دولار تحت بند التكاليف العامة للموظفين في فئة الموظفين الدوليين ولم يدفع، خلال فترة الإجماع من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١١، بدل الإقامة المقرر للبعثة؛

(ز) النقل البري (٨٥٧ ٠٠٠ ٢ دولار أو ١٩,٥ في المائة) وهو ما يعزى أساساً إلى '١' انخفاض الاستهلاك الفعلي للوقود من ١٠,١ مليون لتر وهي الكمية المقررة إلى ٤,٨ مليون لتر، نتيجة لتقييد حركة مركبات الأمم المتحدة في أثناء الأزمة التي نشبت بعد الانتخابات وتأخر نشر القوات؛ '٢' تقلص الاحتياجات فيما يتصل باستئجار السيارات بسبب سرعة إنهاء ضمان التأجير في نيسان/أبريل ٢٠١١ نظراً لاستئناف تشغيل أسطول مركبات العملية بشكل طبيعي إثر انتهاء الأزمة التي نشبت بعد الانتخابات. والواقع أن انخفاض الاحتياجات عموماً قابله جزئياً اقتناء ١٢٦ سيارة ركاب رباعية الدفع تستخدم في الأغراض العامة لتحل محل مركبات حان وقت شطبها؛

(ح) النقل الجوي (١٠٠ ١٨٧ ١ دولار أو ١,٨ في المائة) وهو ما يعزى أساساً إلى انخفاض نفقات استئجار وتشغيل الطائرات هليكوبتر نظراً لمنع بعض هليكوبترات من الطيران خلال أزمة ما بعد الانتخابات ولوجود هليكوبتر واحدة في الصيانة خارج منطقة البعثة في الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١١، وقد قابل هذا الانخفاض جزئياً زيادة في أسعار وقود الطائرات (١,٢٧ دولار للتر مقابل سعر مقدر بزهء ٠,٩٥ دولار للتر)، ورحلات الطيران الإضافية التي لزم القيام بها لنقل الأفراد والاحتياج إلى ثلاث طائرات إضافية ثابتة الأجنحة نقلت بصفة مؤقتة من بعثة أخرى؛

(ط) الاتصالات (٤٠٠ ٤١٩ أو ٢,٥ في المائة) وهو ما يعزى في المقام الأول إلى اقتناء معدات الاتصالات بمعدل أدنى مما هو مقرر نظرا لاستلام معدات من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وتقلص طلبات التصليح وانخفاض النفقات الفعلية تحت بند الاكتفاء الذاتي بسبب تأخر نشر القوات. ويذكر أن انخفاض الاحتياجات عموما قابلته جزئيا زيادة في الإنفاق على المعدات والخدمات اللازمة للأنشطة الإعلامية.

٨ - بيد أن انخفاض النفقات على النحو الوارد بيانه أعلاه، قابلته جزئيا احتياجات إضافية تحت بنود عدة من بينها:

(أ) الموظفون الدوليون (٤٠٠ ٩٤٢ ١ دولار أو ٢,٨ في المائة) مما يعزى أساسا إلى دفع بدلات إجلاء لـ ١٩١ من متطوعي الأمم المتحدة و ٦٣ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٩ أفراد مقدمين من الحكومة بمبلغ مجموعه ٢,٣ مليون دولار قيد سهوا تحت بند التكاليف العامة للموظفين في فئة الموظفين الدوليين بدلا من أن تقيد تلك المدفوعات تحت أوجه الإنفاق المحدد لها؛

(ب) الموظفون الوطنيون (٤٠٠ ٦٥٤ ٦ دولار أو ٣ في المائة) مما يعزى أساسا إلى انخفاض معدلي الشغور الفعليين ليلغا في المتوسط ١٥,٧ في المائة فيما يخص الموظفين الفنيين الوطنيين و ٥,٥ في المائة فيما يخص الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة وذلك مقابل معدلي الشغور المدرجين في الميزانية وقدرهما ٢٠ في المائة فيما يخص الفئة الأولى و ١٠ في المائة فيما يخص الفئة الثانية، ويقابل هذه الزيادة جزئيا انخفاض النفقات الفعلية المتصلة ببدل المخاطر حيث انخفض عدد الموظفين المتدربين إلى مراكز العمل الخطرة في الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛

(ج) السفر في مهام رسمية (٣٠٠ ٧٩٧ أو ١٥,١ في المائة) وهو ما يعزى أساسا إلى السفر داخل منطقة البعثة في مهام غير مقررّة تتصل ببناء معسكرين أحدهما في إنياما والآخر في أكويديو وتفكيك الأصول الهندسية في ست معسكرات تم إخلاؤها والسفر للقيام بحملات توعية وحضور اجتماعات التنسيق في مجال سيادة القانون، والسفر، علاوة على ذلك، في مهام إضافية لإجراء مشاورات عسكرية وتقييم التخطيط في البعثة؛

(د) المرافق والهياكل الأساسية (٧٠٠ ٢٣٢ ٢ دولار أو ٣,٥ في المائة) مما يعزى أساسا إلى ما يلي: '١' ارتفاع معدل استهلاك وقود المولدات (٤,٦ مليون لتر بينما يبلغ المستوى المقرر ٣,١ مليون لتر) بسبب تواتر انقطاع الكهرباء في منطقة البعثة؛ '٢' بناء معسكرات جديدة للقوات الإضافية ومهبط للطائرات الهليكوبتر وهو ما لم يكن مقررا؛ '٣' القيام، نتيجة لأزمة ما بعد الانتخابات، باقتناء معدات إضافية من بينها قِرب لتخزين

الوقود وصهاريج اللوقود الاحتياطي للطوارئ ومعدات لتنقية المياه ومعدات متنوعة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للقوات التي نُقلت إلى معسكرات جديدة ولوازم دفاعية ميدانية لبناء مرافق أمنية محصنة في فندق الغولف وقاعدة لوجستية للعملية في بواكبة ومقر مؤقت لها في أبيدجان ومعسكر للمرور العابر والإقامة. ويذكر أن هذه الزيادة في الاحتياجات عموماً قابلها جزئياً تقلص الاحتياجات فيما يتعلق باستئجار الأماكن وابقاء المرافق السابقة التجهيز على نحو ما كان مقرر حيث تم تلبية ذلك الاحتياج بنقل تلك المرافق من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ومن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

(هـ) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٦٠٠ ٠١٩ ٣ دولار أو ٢٧ في المائة) وهو ما يرجع في المقام الأول إلى تكاليف شحن المباني السابقة التجهيز التي نقلت من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ومن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد دعماً لإقامة معسكرات جديدة في منطقة البعثة وهي تكاليف لم تكن مدرجة في الميزانية والخسارة الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف واقتناء شاحنات ذات منصات معدنية لاستخدامها في مرافق التخزين وأقماع تحديد اتجاه الرياح في المطارات؛ وقابل هذه الزيادة جزئياً نقص في استخدام الاعتماد المخصص لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج نظراً لتعليق العمل بالبرنامج بسبب الأزمة التي نشبت بعد الانتخابات.

٩ - أما تعليقات اللجنة الاستشارية على ما يتضمنه تقرير الأداء من معلومات عن كل وجه من أوجه الإنفاق على حدة، فهي ترد أدناه، حيثما كان لها محل، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

ثالثاً - المركز المالي والمعلومات المتعلقة بالأداء في الفترة الراهنة

١٠ - أحيطت اللجنة الاستشارية علماً، بأن مجموع المبالغ التي قسمت كأصبغة مقرر على الدول الأعضاء فيما يتعلق بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار منذ إنشائها وصل، في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢ إلى ٠٠٠ ٠٢١ ٨٣٢ ٣ دولار. وبلغت قيمة ما ورد من مدفوعات حتى التاريخ نفسه ٠٠٠ ٦٥٥ ٦٦٦ ٣ دولار ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٠٠٠ ٣٦٧ ١٦٥ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة دعت مراراً وتكراراً الدول الأعضاء كافة إلى الوفاء بالتزاماتها المالية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بالكامل في حينها ودون أية شروط (انظر القرار ٢٩٣/٦٥)^(١).

(١) انظر أيضاً قرارات الجمعية العامة ٢٤٣/٦٤ و ٢٣٦/٦٢ و ٢٥٣/٥٦ و ٢٤٩/٥٤.

١١ - وأحيطت اللجنة الاستشارية علماً بأنه، حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، لم تكن هناك أي مبالغ مستحقة فيما يتعلق بالقوات وأنه في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ حتى ٣١ آذار/مارس، سددت مبالغ مجموعها ٤٠٠ ٦٢٠ ١٧٦ دولار. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كان هناك مبلغ مستحق تحت بند سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات قدره ٢٠٠ ١٠٢ ٤٦ دولار وأنه حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ سددت مبالغ مجموعها ١١٧ ٠٠٠ ٧٥ دولار تحت بند رد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات. وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢، كان لدى العملية موارد نقدية قدرها ٣٠٠ ٠٠٠ ١٢٨ دولار؛ وبعد اقتطاع مبلغ قدره ١٢٦ ٢٩٦ ٠٠٠ هو قيمة الاحتياطي النقدي الذي يغطي نفقات تشغيل البعثة لمدة ثلاثة أشهر تبقى رصيد قدره ٢ ٠٠٤ ٠٠٠ دولار.

١٢ - وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، أحيطت اللجنة الاستشارية علماً بأنه تم، منذ إنشاء البعثة وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، دفع مبلغ قدره ٣٦٨ ٠٠٠ دولار لتسوية ٩ مطالبات. أما الالتزامات غير المصفاة المتعلقة بتسوية المطالبات التي لم يبت فيها بعد فتبلغ ٢٦٨ ٠٠٠ دولار. وأحيطت اللجنة علماً كذلك بأن هناك ٣ مطالبات معلقة. واللجنة الاستشارية تتوقع أن يتم على وجه الاستعجال تسوية المطالبات التي لم يبت فيها.

١٣ - وقدمت إلى اللجنة الاستشارية معلومات تفيد بأنه في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، كان مستوى قوام العنصر العسكري ومعدل شغل الأفراد المدنيين للوظائف في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، كما يلي:

معدل الشغور (النسبة المئوية)	الوظائف المشغولة	الوظائف المأذون بها ^(أ)	
٠,٠	١٩٢	١٩٢	المراقبون العسكريون
١,٣	٩ ٤٠٩	٩ ٥٣٥	أفراد الوحدات العسكرية
٣٧,٠	٣٧٥	٥٩٥	شرطة الأمم المتحدة
٢١,٣	٩٩٥	٨٢٠	الشرطة المشكلة
			الوظائف الثابتة
١٥,٥	٣٧٥	٤٤٤	الموظفون الدوليون
٧,٥	٧٤٧	٨٠٨	الموظفون الوطنيون
			المساعدة المؤقتة العامة
٥٥,٠	١٨	٤٠	الموظفون الدوليون
٦٩,٠	٩	٢٩	الموظفون الوطنيون
٢١,٢	٢٧٨	٣٥٣	متطوعو الأمم المتحدة

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المعتمد.

١٤ - وتم أيضا، موافاة اللجنة الاستشارية بمعلومات عن النفقات الجارية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ مع إبداء أسباب الفروق. فحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، بلغت النفقات الجارية ما إجماليه ٢٠٠ ٢٦١ ٤١٨ دولار (صافيه ٤٠٠ ٨٥٠ ٤١١ دولار)، مقابل اعتماد إجماليه ٤٠٠ ٩٦١ ٦٤٥ دولار (صافيه ٤٠٠ ٤٥٧ ٦٣٤ دولار) أي ما يعادل ٦٤,٧ في المائة. ويبلغ مجموع النفقات المتوقعة للفترة المالية بأكملها ما إجماليه ٨٠٠ ٢٤٩ ٦١٢ دولار مما يتخلف عنه رصيد حر يتوقع أن يكون بمبلغ ٦٠٠ ٧١١ ٣٣ دولار. أي ما يعادل ٥,٢ في المائة من الاعتماد المخصص. وتلاحظ اللجنة أن مجموع النفقات المقدرة بمبلغ ٨٠٠ ٢٤٩ ٦١٢ دولار يشمل زيادة متوقعة في النفقات في المجالات التالية:

(أ) الوحدات العسكرية (٦٠٠ ٨٨٥ ٢ دولار) وذلك بسبب الاستعانة في تناوب الوحدات العسكرية بطائرات تجارية مستأجرة ونشر المعدات المملوكة للوحدات خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ ولقد كانت تلك العملية مدرجة في ميزانية الفترة السابقة؛

(ب) الاستشاريون (١٠٠ ٢٤٤ دولار) وتعزى الزيادة إلى التوسع في توفير خدمات الاستشاريين المتعاقد معهم لتدريب وإرشاد وتوجيه الضباط العسكريين الذين يقومون بعمليات تفتيش في سياق الحظر المفروض على الأسلحة؛

(ج) السفر في مهام رسمية (٧٠٠ ٦٣٦ ١ دولار) وذلك بسبب ازدياد السفر داخل منطقة البعثة لدعم الانتخابات التشريعية وبناء المعسكرات الجديدة الـ ٦ في القطاعات.

١٥ - واللجنة الاستشارية تشدد على أهمية إدراج الاحتياجات المتصلة بالسفر في الميزانية على نحو سليم وبذل قصارى الجهود لضمان أن تظل النفقات في حدود الاعتمادات التي أقرت. وتحت اللجنة العملية على مراقبة استخدام الموارد تحت بندي الاستشاريين والسفر في مهام رسمية بما يضمن الاقتصاد فيها بأقصى قدر ممكن.

١٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه من المتوقع أن تقابل تلك الزيادة المقدرة في النفقات انخفاض النفقات في إطار عدد من أوجه الإنفاق، في مقدمتها:

(أ) شرطة الأمم المتحدة (٨٠٠ ٣٠٩ ٧ دولار) نظرا لتأخر إرسال ضباط شرطة الأمم المتحدة (٣٧٥ مقابل ٥٩٥ وهو مستوى القوام المدرج في الميزانية)؛

(ب) وحدات الشرطة المشكلة (٣٠٠ ٤٩٧ ٢ دولار) نظرا لانخفاض تكلفة نشر معدات إضافية مملوكة للوحدات بالاستعانة بطائرة IL-76 من بعثة منظمة الأمم المتحدة

لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وذلك لتعزيز وحدات الشرطة المشكلة بدلا من إرسال وحدة شرطة مشكلة إضافية؛

(ج) متطوعو الأمم المتحدة (٦ ٣٠٦ ٥٠٠ دولار) نظرا لتعليق عملية نشر متطوعي الأمم المتحدة لدى انتهاء الانتخابات وللتأخر في شغل الوظائف التي تمت الموافقة عليها في إطار دعم الانتخابات؛

(د) المساعدة المؤقتة العامة (٢ ٥٤٥ ٤٠٠ دولار) نظرا للتأخر في شغل الوظائف الجديدة التي تمت الموافقة عليها في إطار دعم الانتخابات؛

(هـ) المرافق والهياكل الأساسية (٢ ٤٤٧ ١٠٠ دولار) نظرا للتأخر في نشر المعدات المملوكة للوحدات ولعدم استخدام الاعتماد المرصود لاستئجار أماكن إقامة في يوبوغون وأبواسو حيث وفرت الحكومة أماكن إقامة مجانا، ويقابل ذلك جزئيا زيادة في الاحتياجات تتصل ببناء معسكرات في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

(و) النقل البري (١ ٣٥٦ ٠٠٠ دولار)، نظرا لانخفاض الاستهلاك الفعلي للوفود؛

(ز) النقل الجوي (١١ ١٥٨ ٩٠٠ دولار) نظرا لاستبدال الطائرة B-757 الثابتة الجناحين بطائرة أصغر من طراز B-737، وخفض أسطول طائرات العملية بواقع طائرة ثابتة الجناحين من طراز DHC-7 وطائرتين ذات أجنحة دوارة (Mi-8MTV و A-109)؛

(ح) الاتصالات (١ ٢٥٢ ٢٠٠ دولار) نظرا لانخفاض الاحتياجات تحت بند الاكتفاء الذاتي؛

(ط) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١ ٨٣٠ ٣٠٠ دولار) نظرا لانخفاض عدد الأفراد الذين تم التعاقد معهم لدعم الانتخابات عن العدد المدرج في الميزانية وتقليص المرحلة الثانية من برنامج ١ ٠٠٠ مشروع متناهي المصطلع به في إطار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٧ - أرسى مجلس الأمن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في قراره ١٥٢٨ (٢٠٠٤). ومدد المجلس بقراره ٢٠٠٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١ الولاية حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

١٨ - ويرد، في الفقرات ٦ إلى ١١ من الميزانية المقترحة (A/66/753)، بيان الأنشطة الأساسية التي ستضطلع بها العملية خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وكما جاء في التقرير ستظل أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أحد المجالات الرئيسية التي تركز عليها العملية وسيظل برنامج الحد من العنف المجتمعي يستهدف أشد الناس تضرراً من النزاع من أجل مساعدتهم على إعادة بناء مجتمعاتهم وإصلاحها (انظر الفقرة ٥٨ أدناه) وستستمر الأنشطة الأخرى المبرجة في مجالات إقرار سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني والنهوض بالشؤون المدنية بما يدعم نظام العدالة ويساعد على تنفيذ المشاريع السريعة الأثر (انظر الفقرة ٤٩ أدناه).

١٩ - ويفيد الأمين العام في الفقرة ٧ من تقريره (A/66/753) بأنه لاستيعاب مستشاري الشرطة البالغ عددهم ٢٠٥ مستشارين، عدلت العملية قوام أفرادها العسكريين بتخفيضه وزادت في الوقت ذاته قوام الشرطة بالعدد نفسه، تماشياً مع قرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١) وسيجري نشر الوحدات العسكرية في ٦٣ معسكراً في جميع أنحاء البلد مع التركيز بصفة رئيسية على القطاع الغربي حيث أنشئت، خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، ٦ معسكرات جديدة.

٢٠ - وفيما يتعلق بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، ستواصل العملية اتباع نهج الأمم المتحدة التنسيق الموحد في كوت ديفوار وفقاً للإطار الاستراتيجي المتكامل الذي جرى تحديثه في تموز/يوليه ٢٠٠١ والانخراط في أنشطة مبرجة مشتركة. وأحيطت اللجنة الاستشارية علماً ببناء على استفسار منها بأنه بعد اكتمال الدورة الانتخابية، عقدت العملية وفريق الأمم المتحدة القطري في شباط/فبراير ٢٠١٢ اجتماعاً في معتكف لمواءمة المشاركة المتكاملة في البلد مع الأولويات الوطنية المستجدة مع مراعاة ولاية كل من وكالات الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأدوارها ومسؤولياتها.

٢١ - وأحيطت اللجنة الاستشارية علما بأنه تم إيفاد بعثة تقييم إلى كوت ديفوار في شباط/فبراير ٢٠١٢ لوضع توصيات بشأن التعديلات الممكن إدخالها على هيكل العملية وقوامها مع مراعاة مسألة إجراء الانتخابات التشريعية والتحديات الأمنية السائدة والتقدم المحرز في إعادة بناء القدرات الوطنية. وتلاحظ اللجنة إنه، تأسيسا على توصيات بعثة التقييم، أوصى الأمين العام في التقرير الخاص الذي قدمه إلى مجلس الأمن بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بنقل الهليكوبترات العسكرية الثلاث الموجودة حاليا لدى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبخفض قوام العنصر العسكري المأذون به في حالة اتخاذ مجلس الأمن قرار بتمديد ولاية العملية، عن مستواه الحالي المأذون به وهو ٩ ٧٢٧ فردا عسكريا إلى ٨ ٨٣٧ فردا عسكريا، يتألفون من ٨ ٦٤٥ من الجنود وضباط الأركان و ١٩٢ مراقبا عسكريا (انظر S/2012/186، الفقرات ٥٩ إلى ٦٩). وأحيطت اللجنة علما لدى استفسارها، بأن من شأن تنفيذ توصيات بعثة التقييم أن يسفر عموما عن انخفاض صاف في الاحتياجات خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ يقدر بمبلغ ١٠,٦٥ مليون دولار. واللجنة الاستشارية تتوقع أن يجري إبلاغ الجمعية العامة بالآثار المالية والإدارية الممكن أن تترتب في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ على أي قرار يتخذه مجلس الأمن فيما يتعلق بتقييم العملية.

باء - الاحتياجات من الموارد

٢٢ - تبلغ الميزانية المقترحة للعملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ ما إجماليه ٢٠٠ ١٥٨ ٥٨٦ دولار (صافيه ٧٠٠ ٦٠٥ ٥٧٦ دولار)، مما يمثل نقصانا عن الاعتماد المخصص للفترة السابقة قدره ٢٠٠ ٨٠٣ ٥٩ دولار، أو نسبته ٩,٣ في المائة بالقيمة الإجمالية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه قياسا على النفقات المتوقعة أن تبلغ ٨٠٠ ٢٤٩ ٦١٢ دولار للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ (انظر الفقرة ١٤ أعلاه) فإن التخفيض المقترح في الموارد للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ سيبلغ ٨٠٠ ٠٩١ ٢٦ دولار أو ٤,٥ في المائة. وتغطي الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ تكاليف نشر ١٩٢ مراقبا عسكريا و ٩ ٣٩٥ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٥٥٥ من أفراد شرطة الأمم المتحدة (بمن فيهم ٢٠٥ مستشارين)، و ١ ٠٠٠ من أفراد الشرطة المشكّلة، و ٤٥١ موظفا دوليا و ٨٢٢ موظفا وطنيا و ١٨٩ من متطوعي الأمم المتحدة و ٤٢ من الأفراد المقدمون من الحكومات. ويرد تحليل للفروق في الفرع "ثالثا" من تقرير الأمين العام المتعلق بالميزانية المقترحة.

٢٣ - ويفيد الأمين العام في الفقرة ١٣ من تقريره بأن النقصان في الاحتياجات من الموارد بمقدار (٩ ٠٠١ ٧٠٠ دولار) تحت بندي الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، بالمقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ يعزى إلى تطبيق عوامل تأخير في نشر المعدات المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي استنادا إلى اتجاهات النشر الفعلية، وإلى استبعاد اعتمادات رصدت من أجل دفع مبلغ تكميلي لمرة واحدة إلى الحكومات المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة المشكلة في الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٥. وفيما يتعلق بالأفراد المدنيين، يرجع نقصان الاحتياجات البالغ ٢٠٠ ١٦١ ٩ دولار أساسا إلى إلغاء الوظائف المؤقتة البالغ عددها ٢١٣ وظيفة ذات صلة بالانتخابات وبالطفرة في عدد الوظائف التي أعقبت أزمة ما بعد الانتخابات، ولم تعد مطلوبة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، وكذلك إلى وقف منح بدل مراكز العمل الخطرة. ويرجع انخفاض الاحتياجات بمقدار ٣٠٠ ٦٤٠ ٤١ دولار تحت بند التكاليف التشغيلية إلى تقلص الاحتياجات المتعلقة بالمرافق والهياكل الأساسية. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى محدودية شراء معدات تجديد وإحلال؛ وانخفاض الاحتياجات تحت بند النقل الجوي نتيجة انخفاض التكاليف المضمونة فيما يتصل باستئجار طائرة وتشغيل أسطول طائرات البعثة مما يعزى إلى الاستعاضة عن طائرتين من الطائرات الثابتة الأجنحة بطائرتين أصغر ووقف خدمات طائرتين مروحيتين، وخفض عدد ساعات الطيران عموما بسبب إكمال العملية الانتخابية. ويقابل انخفاض الاحتياجات عموما، في جانب منه، زيادة في الاعتمادات المرصودة لخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها (٩٠٠ ٣٧٦ ٢ دولار)، وخدمات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (٦٥٦ ٠٠٠ دولار)، وللموظفين الدوليين (١٠٠ ١٧٦ ٧ دولار) وتعزى الزيادة تحت هذا البند الأخير، بصفة رئيسية، إلى تنقيح جدول المرتبات.

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣
المراقبون العسكريون	١٩٢	١٩٢
أفراد الوحدات العسكرية	٩ ٥٣٥	٩ ٣٩٥
شرطة الأمم المتحدة	٥٩٥	٥٥٥
وحدات الشرطة المشكلة	٨٢٠	١ ٠٠٠

(أ) تمثل أعلى مستوى قوام مأذون به/مقترح.

٢٤ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ما قدره ٣٤٦ ٧٠٠ دولار، أي ما يمثل انخفاضا قدره ٧٠٠ ٠٠١ ٩ دولار، أو نسبته ٣,٠ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ وقدره ٤٠٠ ٣٤٨ ٣٠٠ دولار. ويشمل المبلغ الكلي انخفاض الاحتياجات من المراقبين العسكريين (بمبلغ قدره ٦٦٩ ٥٠٠ دولار) والوحدات العسكرية (٦٠٠ ٦١٩ ٧ دولار) وشرطة الأمم المتحدة (٧٧١ ٠٠٠ دولار)، تقابله جزئيا زيادة قدرها ٥٨ ٤٠٠ دولار تتصل بوحدات الشرطة المشككة. ويرجع انخفاض الاحتياجات تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة إلى استبعاد اعتمادات كانت قد تمت الموافقة على رصدها في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ لتغطية مبلغ تكميلي يُدفع مرة واحدة للبلدان المساهمة بقوات ووحدات شرطة مشككة؛ وتخفيض قوام القوات بواقع ١٤٠ فردا من ٩ ٥٣٥ في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ٩ ٣٩٥ فردا؛ وانخفاض الاحتياجات من حصص الإعاشة نتيجة تقلبات سعر الصرف وتوقع انخفاض الاستهلاك؛ وتطبيق عامل عدم صلاحية للاستخدام نسبته ١ في المائة، وعامل عدم نشر نسبته ٠,٤ في المائة على المعدات المملوكة للوحدات المنشورة في منطقة البعثة؛ وتخفيض ٤٠ من شرطة الأمم المتحدة وتطبيق عامل تأخير للنشر فيما يخص شرطة الأمم المتحدة نسبته ١٠ في المائة مقارنة بنسبة ٥,٨ في المائة طبقت في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١؛ وهو يقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا زيادة في الاحتياجات من وحدات الشرطة المشككة، تعزى إلى عامل تأخير نشر بنسبة أدنى قدرها ١ في المائة، مقارنة بنسبة ٤,٩ في المائة في الفترة الحالية، وزيادة عدد أفراد الشرطة المشككة من ٨٢٠ إلى ١ ٠٠٠ للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢.

٢٥ - توصي اللجنة الاستشارية باعتماد الموارد المطلوبة من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
الوظائف الدولية	٤٤٤	٤٤٥
الوظائف الوطنية ^(ب)	٨٠٨	٨٠٨
الوظائف المؤقتة ^(ج)	٦٩	٢٠
متطوعو الأمم المتحدة	٣٥٣	١٨٩
الأفراد المقدمون من الحكومات ^(د)	٤٢	٤٢
المجموع	١ ٧١٦	١ ٥٠٤

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المقترح.

(ب) تشمل الموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

(د) ممولة في إطار التكاليف التشغيلية.

٢٦ - وتقدر الاحتياجات من الموظفين المدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بمبلغ ١١٣ ٠١١ ٣٠٠ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٢٠٠ ١٦١ ٩ دولار، أو نسبتها ٧,٥ في المائة، مقارنة بالمخصصات المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢. ويشمل خفض الاحتياجات عموماً نقصاناً قدره ٥٠٠ ٢٦٤ ٢ دولار في الاحتياجات من الموظفين الوطنيين يعزى إلى وقف بدل مراكز العمل الخطرة وعدم انطباق بدل المخاطر على منطقة البعثة؛ ونقصاناً في الاحتياجات من متطوعي الأمم المتحدة قدره ٠٠٠ ١٨٧ ٨ دولار يعزى إلى إلغاء ١٦٤ وظيفة أنشئت في الأساس لدعم الانتخابات، إلى جانب وقف سداد بدل مراكز العمل الخطرة وعدم انطباق بدل المخاطر على منطقة البعثة؛ ونقصاناً قدره ٨٠٠ ٨٨٥ ٥ دولار في الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة، يعزى في الأساس إلى إلغاء ٤٩ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة عقب الانتهاء من العملية الانتخابية وإنجاز الأنشطة المتعلقة بنشر الأفراد العسكريين الإضافيين. وتقابل هذا الانخفاض في الاحتياجات جزئياً زيادة في الاحتياجات تحت بند الموظفين الدوليين قدرها ١٠٠ ١٧٦ ٧ دولار نتيجة تطبيق جدول منقح لمرتبات الموظفين المدنيين المعيّنين دولياً بدأ سريانه من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وحساب الاحتياجات المتصلة بالتكاليف العامة للموظفين بنسبة ٨٢ في المائة من صافي المرتبات مقارنة بنسبة ٧٥ في المائة في الفترة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ استناداً إلى أنماط الإنفاق الفعلي.

٢٧ - وتعكس الميزانية المقترحة تطبيق عوامل شغور قدرها ١٠ في المائة بالنسبة للوظائف الدولية (مقارنة بمعدل ١٤,٩ في المائة الذي طبق في الفترة السابقة)، و ٨ في المائة بالنسبة لوظائف الموظفين الفنيين الوطنيين (مقارنة بمعدل ١٦,٤ للفترة ٢٠١١/٢٠١٢)؛ و ٥ في المائة بالنسبة لوظائف الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة (مقارنة بمعدل ٧,٢ في المائة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢)؛ و ٥ في المائة بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة (مقارنة بمعدل ١٢,٩ في المائة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢)؛ و ١٥ في المائة بالنسبة للوظائف المؤقتة الدولية (مقارنة بمعدل ٦,٥ في المائة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢) و ٥ في المائة بالنسبة للوظائف المؤقتة من فئة الخدمات العامة الوطنية (مقارنة بمعدل صفر في المائة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢).

٢٨ - ولقد أُحيطت اللجنة الاستشارية علما بأن معدلات الشغور الفعلية بالنسبة للوظائف المعتمدة في العملية في الفترة الحالية، حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ بلغت ١٥,٥ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين و ٢٣,٢ بالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين و ٥,٥ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، في حين بلغت معدلات الشواغر الفعلية بالنسبة للوظائف المؤقتة ٥٥ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين و ٦٧ في المائة للموظفين الوطنيين و ٢١,٢ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة. وأُحيطت اللجنة علما، رداً على استفسار منها، بأنه إذا ما تم استبعاد الوظائف المؤقتة المقترح إلغاؤها في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ من إحصاءات الشواغر وأخذ في الحسبان توقعات العملية بشأن التوظيف في الوظائف المؤقتة المستمرة، ستصل معدلات الشغور المتوقعة بالنسبة للوظائف المؤقتة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ إلى ١٥ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، و ٨ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين، و ٥ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، و ٥ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة، وهو ما يقارب المستويات المقترح إدراجها في ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢. وقد أُحيطت اللجنة علما أيضاً بأن ما مجموعه ٧٤ من الوظائف المقترح إلغاؤها في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ قد شغرت بحلول ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ وأن العملية توقعت معدل شواغر قدره ١٥ في المائة فيما يتصل بالوظائف الدولية بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٢٩ - وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية، من واقع المعلومات التكميلية المقدمة إليها، أن متوسط معدل الشواغر الفعلي للوظائف الدولية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ قبل بداية الأزمة اللاحقة للانتخابات، قد بلغ ١٥,٣ في المائة وأن متوسط معدل الشواغر للوظائف الدولية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ بلغ ١٦,٢ في المائة. ومن ثم ترى اللجنة الاستشارية أن عامل الشغور المقترح للوظائف الدولية قد لا يكون واقعياً، وتوصي بتعديل عامل الشغور بالنسبة للوظائف الدولية إلى ١٥ في المائة.

ملاحظات وتوصيات بشأن الوظائف الثابتة/الوظائف المؤقتة

٣٠ - يقترح الأمين العام تخفيضاً إجمالياً صافياً قدره ٢١٢ من الوظائف الثابتة والمؤقتة بالعملية، يتألف من تخفيض صافٍ قدره ٤٩ وظيفة مؤقتة و ١٦٤ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة، تقابله زيادة بمقدار وظيفة دولية واحدة. ويقترح الأمين العام أيضاً إعادة تخصيص وظيفة واحدة ثابتة وإلغاء ٢١٣ وظيفة مؤقتة. ويرد في المرفق الأول لهذا التقرير موجز بالتغييرات المقترحة في ملاك الموظفين.

الوظائف الجديدة

مكتب الممثل الخاص للأمين العام

٣١ - يقترح الأمين العام إنشاء وظيفة مستشار خاص للممثل الخاص للأمين العام برتبة ف-٥. ويكون شاغل هذه الوظيفة مسؤولاً عن توفير المشورة الشاملة بشأن المسائل المطروحة على نطاق العملية برمتها، وتخطيط السياسات العامة دعماً للممثل الخاص للأمين العام، ويضطلع بدور رئيسي في تحديد أولويات العملية وأهدافها. ويشير التقرير إلى أن شاغل هذه الوظيفة سيكون مسؤولاً أيضاً عن تنسيق المشورة السياسية المقدمة إلى الممثل الخاص للأمين العام ولنائب الممثل الخاص للأمين العام، بالتعاون الوثيق مع قسم الشؤون السياسية ومكتب رئيس الموظفين، ومسؤولاً عن تصميم الاستراتيجيات المقترحة من أجل تحديد التوجيه السياسي للعملية. (A/66/653، الفقرة ٢٦). وأُحييت اللجنة الاستشارية علماً، بناءً على استفسار منها، بأن شاغل الوظيفة المقترحة سيركز على إدماج التحليل الموضوعي والخيارات السياسية الواردة من مختلف العناصر الأساسية في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وسيكون بمثابة مرجع يمد العملية برمتها بخبرته. وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على مهمة وظيفة المستشار الخاص المقترحة، ولكنها تعتبر أن متطلبات هذه المهمة يمكن تليتها عن طريق نقل أو إعادة انتداب وظيفة معتمدة. ولذلك تطلب اللجنة أن تراجع البعثة ملاك موظفيها لتحديد إحدى الوظائف الحالية لهذه الغاية وأن تقدم تقريراً عن ذلك في سياق مشروع الميزانية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

الوظائف المعاد تخصيصها

٣٢ - يقترح، في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، إعادة تخصيص وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية يشغلها مساعد استلام وتفتيش بنقلها من قسم الخدمات العامة إلى ملاك مكتب الممثل الخاص للأمين العام للعمل كمساعد إداري. ويساعد شاغل هذه الوظيفة في إدارة تدفق المعلومات وتجهيز كم المراسلات المتزايدة الناتجة عن ازدياد التزامات تقديم التقارير، مع كفالة الحفاظ على السرية (المرجع نفسه، الفقرة ٢٧). وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على إعادة تخصيص المقترحة؛ ولكنها لا تزال قلقة إزاء استمرار أوجه القصور التي أبرزها مجلس مراجعي الحسابات في مجال إدارة الأصول في عمليات حفظ السلام (انظر أيضاً A/65/5 (Vol. II)، الفقرة ١٣٨). وتأمل اللجنة ألا تضعف إعادة تخصيص المقترحة قدرة العملية على الإشراف بشكل فعال على الأصول (انظر أيضاً A/66/719، الفقرة ٢٠).

الوظائف الملغاة

العنصر ٣: توطيد السلام

٣٣ - يُقترح إلغاء ما مجموعه ١٨٠ وظيفة في مكتب المساعدة الانتخابية تتألف من وظيفتين برتبة مد-١، واثنين برتبة ف-٥، و ٦ وظائف برتبة ف-٤، و ١٠ برتبة ف-٣، ووظيفة واحدة برتبة ف-٢، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية و ٣ وظائف لموظفين فنيين وطنيين، و ١٥٥ وظيفة متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة، نظرا لإنجاز المهام الانتخابية المقررة وعدم تضمن الولاية الحالية للعملية أية مهام لاحقة مما ترتب عليه انتهاء الحاجة إلى مكتب المساعدة الانتخابية.

دعم البعثة

٣٤ - ويقترح، تحت بند الخدمات الإدارية، إلغاء ما مجموعه خمس وظائف. وتتألف هذه الوظائف من وظيفة واحدة من فئة الخدمة العامة الوطنية يشغلها مساعد لشؤون الموارد البشرية في قسم الموارد البشرية، وكانت قد أُدرجت في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ تحت بند المساعدة المؤقتة العامة لتوفير الدعم اللازم للتعامل مع ازدياد حجم العمل المتعلق أساسا بالأعداد الإضافية من موظفي الانتخابات، ولمواجهة التحديات المرتبطة بأزمة ما بعد الانتخابات؛ ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية يشغلها موظف لشؤون المشتريات، ووظيفتين من فئة الخدمة العامة الوطنية لمساعدين لشؤون المشتريات، وقد أنشئت هذه الوظائف تحت بند المساعدة المؤقتة العامة لدعم العملية أثناء إجراء الانتخابات وانتشار الأفراد العسكريين في أعقاب أزمة ما بعد الانتخابات، ويُقترح إلغاؤها بسبب الانتهاء من أنشطة المشتريات ذات الصلة؛ ووظيفة واحدة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة لمساعد لشؤون إدارة المرافق أنشئت في الأصل لدعم العملية في الأنشطة المرتبطة بإنشاء معسكرات جديدة خلال عملية نشر الأفراد العسكريين في أعقاب أزمة ما بعد الانتخابات، ويُقترح إلغاؤها بسبب الانتهاء من الأنشطة المتعلقة بذلك.

٣٥ - ويُقترح، تحت بند خدمات الدعم المتكامل، إلغاء ما مجموعه ٢٨ وظيفة أنشئت في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ تحت بند المساعدة المؤقتة العامة لدعم نشر عدد إضافي من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة. وتتألف هذه الوظائف من وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد لشؤون المعدات المملوكة للوحدات في مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل؛ ووظيفتين اثنتين من فئة الخدمة الميدانية لمساعدين لشؤون اللوجستيات في المركز المشترك للعمليات اللوجستية؛ وثلاث وظائف من فئة الخدمة الميدانية (مساعد واحد لشؤون حصص الإعاشة ومساعدان اثنان لمراقبة الجودة) ووظيفة واحدة من فئة الخدمة

الخدمة الوطنية لمساعد لشؤون الوقود؛ وثلاث وظائف من فئة الخدمة الميدانية لمساعد كهربائي ومساعد هندسي وفني مختص في التدفئة والتهوية والتكييف، وخمس من وظائف متطوعي الأمم المتحدة (مساعداً هندسيان ومساعد كهربائي ومساعد للتدفئة والتهوية والتكييف ومساعد لإدارة المواد) في القسم الهندسي؛ ووظيفتين من فئة الخدمة العامة الوطنية لميكانيكيي إصلاح سيارات في قسم النقل؛ وست من وظائف المساعدة المؤقتة العامة في قسم الطيران تتألف من وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لموظف للعمليات الجوية وخمس وظائف من فئة الخدمة العامة الوطنية (أربعة مساعدين للعمليات الجوية ومدير مدرج طيران واحد)، بالإضافة إلى وظيفة واحدة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة لمساعد للعمليات الجوية؛ ووظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة لمساعدين لمراقبة الحركة، ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة من فئة الخدمة الميدانية لموظف لمراقبة الحركة ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة من فئة الخدمة العامة الوطنية لمساعد لشؤون المواد والأصول في قسم مراقبة الحركة.

٣٦ - وتذكر اللجنة الاستشارية بأنها كانت قد أوصت في سياق نظرها في تقرير الأمين العام عن التقديرات التكميلية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ (انظر A/66/612 و A/66/529) باعتماد ما مجموعه ٤٣ من الوظائف الثابتة والمؤقتة، تتألف من وظيفة واحدة برتبة ف-٣، و ١٤ من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفتين يشغلهما موظفان فنيان وطنيان، و ١٧ وظيفة من فئة الخدمة العامة الوطنية، بالإضافة إلى تسع من وظائف متطوعي الأمم المتحدة. وتذكر اللجنة كذلك بأن الوظائف المعتمدة، في إطار العنصر ٥، الدعم، وعددها ٤٣ وظيفة، كانت قد اقترحت في إطار التقديرات التكميلية باعتبارها وظائف مؤقتة لدعم نشر قوات نظامية إضافية وما يتصل بذلك من أنشطة في إطار الولاية الجديدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ فقط (انظر A/66/612، الفقرة ٦٢). وتلاحظ اللجنة أن ١٠ من هذه الوظائف قد أُدرجت في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وبناء على استفسار اللجنة، قدمت لها مبررات إضافية للإبقاء على الوظائف الـ ١٠ (انظر المرفق الثاني).

٣٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه من بين الوظائف الـ ١٠ المعتمدة للعنصر ٥، الدعم، في إطار التقديرات التكميلية للفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والمقترح استمرارها للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، يُقترح الإبقاء على وظيفة واحدة لموظف فني وطني لضمان سلامة وتواصل عمل خلية التدخل في حالات الإجهاد العصبي الناتجة عن الحوادث الخطيرة. وفي هذا الصدد، علمت اللجنة لدى استفسارها بأن القدرات الحالية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في مجال تقديم المشورة للموظفين تضم خمسة موظفين وتتألف من وظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ ووظيفة واحدة من فئة الخدمة

العامة الوطنية ووظيفتين لاثنتين من متطوعي الأمم المتحدة. وبالنظر إلى القدرة الموجودة لدى العملية في مجال تقديم المشورة للموظفين، لا تؤيد اللجنة الاستشارية استمرار وظيفة مستشار الموظفين (موظف فني وطني).

٣٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية كانت قد اعتُمدت، في إطار التقديرات التكميلية للفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، يُقترح استمرارها للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ لتقديم الدعم في مجال نظم المعلومات الجغرافية للقوات التي نُشرت مؤخرا. وأُحيطت اللجنة علما لدى استفسارها بأن الملاك الحالي لوحدة نظم المعلومات الجغرافية في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار يضم خمسة موظفين (وظيفة واحدة برتبة ف-٣، ووظيفتان من فئة الخدمة العامة الوطنية ووظيفتان من وظائف متطوعي الأمم المتحدة). وبالنظر إلى القدرة المتوفرة للعملية حاليا في مجال نظم المعلومات الجغرافية، لا تؤيد اللجنة الاستشارية استمرار وظيفة مساعد لنظم المعلومات الجغرافية (فئة الخدمة الميدانية).

٣٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن وظيفة موظف فني وطني مترجم شفوي كانت قد اعتُمدت لمكتب رئيس الخدمات الإدارية، في إطار التقديرات التكميلية للفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، يُقترح الإبقاء عليها للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، وذلك لزيادة الاحتياج إلى خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية في مساعدة أفراد القوات النظامية الذين جرى نشرهم من بلدان غير ناطقة بالفرنسية. وقد أُحيطت اللجنة علما بناء على استفسار منها بأنه لم تعتمد أية وظائف ثابتة أو مؤقتة أخرى لمترجمين شفويين في مكتب رئيس الخدمات الإدارية. واللجنة الاستشارية غير مقتنعة باستمرار الاحتياج إلى وظيفة مترجم شفوي (موظف فني وطني) في مكتب رئيس الخدمات الإدارية.

٤٠ - وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على إلغاء الوظائف التي اقترح الأمين العام إلغاؤها على النحو المبين في الفقرات ٣٣ إلى ٣٦ أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، توصي اللجنة بإلغاء ثلاث وظائف مؤقتة أخرى على النحو المبين في الفقرات ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ أعلاه.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

المعمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	الفرق
٢٢٣ ٤٤٠,٥	١٨١ ٨٠٠,٢	(٤١ ٦٤٠,٣)
التكاليف التشغيلية		

٤١ - تبلغ التكاليف التشغيلية المقدرة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ ما مقداره ٢٠٠ ٨٠٠ ١٨١ دولار، مما يمثل انخفاضاً قدره ٣٠٠ ٦٤٠ ٤١ دولار، أو نسبته ١٨,٦ في المائة، عن المخصصات المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢. ويُعزى هذا الانخفاض أساساً إلى انخفاض الاحتياجات تحت بنود السفر في مهام رسمية، والمرافق والهياكل الأساسية، والنقل البري، والنقل الجوي، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والمعدات الخاصة واللوازم الأخرى، والمعدات والخدمات ويقابله جزئياً زيادة الاحتياجات تحت بندي الأفراد المقدمين من الحكومات، والخدمات الطبية.

المرافق والهياكل الأساسية

٤٢ - تقدر الاحتياجات إلى المرافق والهياكل الأساسية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ بمبلغ ٥٧ ٠١٢ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل نقصاناً قدره ٣٠٠ ١٦٠ ٢٠ دولار، أو بنسبة ٢٦,١ في المائة، مقابل المبلغ المخصص للفترة السابقة وقدره ٣٠٠ ١٧٢ ٧٧ دولار. ويشير الأمين العام في الفقرة ٨٦ من تقريره (A/66/753) عن الميزانية المقترحة إلى أن هذا النقصان يعزى في الأساس إلى: (أ) اقتناء عدد محدود من المعدات واللوازم بقصد إحلالها محل المعدات التالفة و/أو البالية التي ليس ثمة جدوى اقتصادية من تصليحها، حيث إن العملية ستستمر في استخدام المخزونات الموجودة، وإلى وجود عمليات شراء كبيرة أدرجت في ميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٢؛ (ب) استئجار أماكن عمل بسبب إغلاق ثلاثة مواقع، وتوفير الحكومة لمقر البعثة في سبروكو وموقع يوبوغون بدون إيجار؛ (ج) انخفاض الاعتمادات المرصودة لخدمات الصيانة والتشييد والتعديل والتجديد، حيث سيجري الانتهاء من إقامة مخيمات جديدة خلال الفترة المالية ٢٠١١/٢٠١٢؛ (د) نقصان الاحتياجات اللازمة من قطع غيار ولوازم نظراً لانخفاض الاستهلاك المتوقع. وعند الاستفسار، أحيطت اللجنة الاستشارية علماً بأنه تم الانتهاء من جميع مشاريع البناء المزمع تنفيذها في الفترة الحالية، باستثناء معسكر الجيش المزمع بناؤه في موقع يوبوغون. وأبلغت اللجنة بأن مشاريع البناء الكبرى للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ تتألف من بناء قاعدة لوجستية متكاملة والانتهاء من بناء معسكر الجيش في يوبوغون. واللجنة الاستشارية تتوقع أن تراقب العملية عن كثب التقدم المحرز هذه المشاريع وجميع مشاريع البناء، وأن تكفل قيام المقرر بأعمال الرقابة اللازمة. ويتضمن تقرير اللجنة الاستشارية عن المسائل الشاملة المتصلة بحفظ السلام مزيداً من تعليقات اللجنة على مسألة البناء (A/66/718).

النقل البري

٤٣ - تقدر الاحتياجات تحت بند النقل البري في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ بمبلغ ٨٠٠ ١٤٧ ١١ دولار، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٧٠٠ ٧٠٧ ٤ دولار، أو ما نسبته ٢٦,٤ في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة السابقة وقدره ٥٠٠ ١٥٥ ١٥ دولار. ويفيد الأمين العام في الفقرة ٨٧ من تقريره (A/66/753) بأن هذا النقصان يعزى إلى تخفيض في قطع أسطول النقل البري عموماً بما مجموعه ٨٥ مركبة، وهو عدد المركبات التي أبلغت اللجنة بشأنها أن من المعتزم شطبها في فترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، يعزى الانخفاض إلى مواصلة استخدام أسطول مركبات العملية من خلال تمديد فترة العمر المفيد للمركبات المشمولة بنظام الشطب والاستبدال، إلى جانب انخفاض الاحتياجات من قطع الغيار بسبب انخفاض الاستهلاك المتوقع. غير أن اللجنة أحيطت علماً كذلك، أن الاحتياجات المقترحة تتضمن موارد إضافية لأغراض التصليح والصيانة، تعزى إلى تمديد العمر الافتراضي لصلاحية المركبات.

٤٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية التي قدمت إليها أنه، بالنسبة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ التي يقترح أن يكون خلالها عدد الموظفين الدوليين ٦٤٠ موظفاً، تقرر توزيع ٢٢٠ مركبة خفيفة بين أولئك الموظفين الدوليين، وهو ما يزيد كثيراً عن المخصصات المستمدة من تطبيق النسب الموحدة المعتمدة لعمليات حفظ السلام. وتسلم اللجنة الاستشارية بضرورة حصول أفراد البعثة على مركبات لأداء مهامهم الرسمية، إلا أنها توصي، في الوقت نفسه، بأن تواصل بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار استعراض أسطولها من المركبات وإجراء التعديلات اللازمة لمواءمته مع النسب الموحدة. وتطلب اللجنة أن تقدم إليها معلومات في هذا الصدد في سياق الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، بما في ذلك، عند الاقتضاء، تبرير لماذا اقترح رصد مخصصات لأسطول مركبات، تزيد عما يخصص له استناداً إلى النسب الموحدة. وللجنة تعليق آخر على مسألة أسطول المركبات والنسب الموحدة يرد في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بحفظ السلام (A/66/718).

٤٥ - وأحيطت اللجنة الاستشارية علماً، بناء على استفسارها، أن عملية الشراء لا تزال جارية بالنسبة للمركبات التي جرت الموافقة عليها في إطار الميزانية التكميلية للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ (انظر A/66/529، الفقرة ٩٠)، وأنها تشمل ٤٣ مركبة خفيفة وحافلة متوسطة الحجم، وأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لم تستلم هذه المركبات بعد. وأبلغت اللجنة كذلك أن العجز المتوقع أن تتكبده العملية في أسطولها من المركبات للفترة

٢٠١٢/٢٠١٣، والناشئ عن عدم استبدال الـ ٨٥ مركبة المقرر شطبها، سيخففه النشر الحالي للمركبات الجارية عملية شراؤها وعددها ٤٤ مركبة. واللجنة الاستشارية تأسف للتأخر في عملية شراء هذه المركبات الإضافية التي كان الهدف من شرائها دعم الأفراد العسكريين والمدنيين الإضافيين الجاري نشرهم.

النقل الجوي

٤٦ - تقدر الاحتياجات تحت بند النقل الجوي في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ بمبلغ ٣٧ ١٧٦ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل نقصانا بمبلغ ١٩ ٣٥٧ ٢٠٠ دولار، أو نسبته ٣٤,٢ في المائة، عن المبلغ المخصص في الفترة السابقة وقدره ٥٦ ٥٣٣ ٢٠٠ دولار. وقد أشير إلى أن هذا النقصان يعزى في الأساس إلى الاستعاضة عن طائرتين ثابتتي الجناحين بطائرتين أصغر حجما (الاستعاضة عن طائرة من طراز B-757 بطائرة من طراز B-737، وعن طائرة من طراز DHC-7 بطائرة من طراز B-200 وتخفيض عدد طائرات هليكوبتر بطائرتين، إلى جانب النقصان العام في عدد ساعات الطيران الذي يعزى إلى إنجاز العملية الانتخابية (A/66/753، الفقرة ٨٨). وقد أشير إلى أن أسطول طائرات البعثة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ يتألف من أربع طائرات ركاب ثابتة الجناحين، و ٨ طائرات هليكوبتر منها ٣ مدنية و ٥ عسكرية (المرجع نفسه، الفقرة ٨٩).

٤٧ - ويسلط الأمين العام الضوء على الأثر المترتب على هذا النقصان في الاحتياجات إلى المرافق العسكرية وطائرات هليكوبتر للخدمات وأخرى هجومية. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها أن النقصان في عدد طائرات هليكوبتر العسكرية في عمليات حفظ السلام، قد وصل في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، إلى ٣٣ طائرة. وعلى نحو ما أشير إليه أعلاه، يوصي الأمين العام في تقريره الخاص إلى مجلس الأمن بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بأن تحول إلى هذه البعثة طائرات هليكوبتر المسلحة الثلاث المنشورة حاليا في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبإفصاح المجال أمام استخدامهما في كل من كوت ديفوار وليبيريا في إطار ترتيب معين للتعاون بين البعثتين، وذلك رغم وجود قاعدة تلك الطائرات في كوت ديفوار (S/2012/186، الفقرة ٦٣). وأحيطت اللجنة علما، بناء على استفسارها، بأنه سيتم استخدام طائرات هليكوبتر في كلتا البعثتين، وأن التكاليف التشغيلية ذات الصلة، تقدر بنحو ٩,٤ مليون دولار سنويا، وسيتم تقاسمها بالتساوي بين البعثتين. واللجنة الاستشارية تشجع الأمين العام على بذل جهود متواصلة لإيجاد سبل مبتكرة لمعالجة النقص الحالي في عدد طائرات هليكوبتر العسكرية.

تكنولوجيا المعلومات

٤٨ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاعتماد المخصص لشراء معدات تكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ يعكس انخفاضا قدره ٢٠٠ ٢٤٠ دولار، أو نسبته ٧٨,٨ في المائة، مقارنة بموارد الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وقد أشير إلى أن هذا الأمر يعزى إلى انخفاض عدد أجهزة الحاسوب التي تم تحديدها لاستبدالها ونقصان الاحتياجات المتصلة بقطع الغيار واللوازم نظرا للانخفاض المتوقع في استهلاكها. وأحيطت اللجنة علما بأن الموجودات الحالية من أعداد أجهزة الكمبيوتر تبلغ ٢ ٩١٤ جهازا، بما في ذلك ٦٩٢ جهازا تستخدم لأغراض مثل التدريب، ومقاهي الإنترنت، وتوفير الاتصال بشبكة الإنترنت إلى الوحدات، وإعداد فواتير الهاتف؛ وبرمجة الخوادم، وأجهزة اللاسلكي، وغيرها؛ وسجلات استهلاك الوقود. وأحيطت اللجنة علما أيضا بأن نسبة مستخدمي أجهزة الحاسوب في البعثة إلى أجهزة الحاسوب تبلغ في حالة الموظفين الوطنيين ١:١ في حين تبلغ النسبة الموحدة ١:٥,٥. وفي حين تلاحظ اللجنة الاستشارية انخفاض مستوى المقتنيات من معدات تكنولوجيا المعلومات، فإنها ترى أن من الضروري أن تنظر العملية في إجراء مزيد من التخفيضات في مقتنياتها من أجهزة الحاسوب. وللجنة تعليق آخر على مسألة مقتنيات معدات تكنولوجيا المعلومات يرد في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بحفظ السلام (A/66/718).

المشاريع السريعة الأثر

٤٩ - تقدر الاحتياجات إلى المشاريع السريعة الأثر للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ بما مجموعه ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، وهو نفس مستوى مخصصات الفترة السابقة. ويشير الأمين العام إلى أن من شأن مواصلة تنفيذ هذه المشاريع في أنحاء كوت ديفوار أن يهيئ بيئة مواتية تمكن عملية الأمم المتحدة من إنجاز الأنشطة المسندة إليها والمساهمة بصورة أكثر فاعلية في المرحلة الحرجة لتوطيد أركان السلام، حيث ما زال يتعين التصدي للتحديات الرئيسية المتعلقة بإعادة توحيد البلاد، وإعادة بسط سلطة الدولة بشكل فعلي، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمصالحة الوطنية (انظر A/66/753، الفقرة ٧٣). ويفيد أيضا بأن هذه المشاريع سيستمر استخدامها كأداة للمساعدة في قبول المجتمعات المحلية لعملية الأمم المتحدة، وللمساعدة في توطيد الثقة المتزايدة التي يُلاحظ تمتع العملية بها في بعض مناطق البلد، وخاصة في المناطق المتضررة من الحرب في الوسط والشمال والغرب (المرجع نفسه، الفقرة ٧٤). وترى اللجنة الاستشارية أن هذه المشاريع تشكل أداة فعالة، وتشجع اللجنة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على تنفيذ مشاريع سريعة الأثر في المناطق المتضررة من الحرب.

التدريب

٥٠ - رصد لأنشطة التدريب خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ اعتماد قدره ٦٠٠ ١٣١ ٢ دولار يشمل ٨٠٠ ٣٤٠ دولار لاستشاريي التدريب، و ٦٠٠ ٥٤٦ ١ دولار للسفر في مهام رسمية لأغراض التدريب و ٢٠٠ ٢٤٤ دولار لرسوم التدريب واللوازم والخدمات (A/66/753، الفقرة ٥٩). وفي الفقرة ٦٠ من التقرير يوفر الأمين العام معلومات عن العدد المقرر للمشاركين في التدريب لكل من دوراته الخارجية، والدورات المقرر إجراؤها داخل منطقة البعثة. ويفيد الأمين العام أيضا، في التقرير بأن ١٥٢ موظفا دوليا سيشاركون في دورات تدريبية ستعقد خارج منطقة البعثة، بينما سيتاح لما عدده ١٤١٥ موظفا المشاركة في دورات تدريبية داخل منطقة البعثة. ويرد أيضا في التقرير أن ١٨ موظفا وطنيا سيشاركون في التدريب الخارجي في الفترة نفسها. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قد أكدت في الفقرة ٢٢ من قرارها ٦٦/٢٤٦، ضرورة تخصيص أكبر حصة ممكنة من الموارد المتاحة لأغراض التدريب للإعداد لأنشطة التدريب وتنفيذها وتقليل التكاليف الإضافية، بما فيها تكاليف السفر المرتبط بالتدريب، إلى أدنى حد ممكن. وترى اللجنة الاستشارية أن الموارد المقترحة للسفر لأغراض التدريب عالية، وأنه ينبغي للعملية إعادة تحديد أولويات البرنامج التدريبي المقرر. وتوصي اللجنة بالإبقاء على الاعتماد المخصص للسفر لأغراض التدريب عند مستوى المبلغ الذي اعتمد للفترة ٢٠١١/٢٠١٢، والقيام بناء على ذلك بتخفيض الموارد المقترحة بمبلغ ٨٠٠ ٩٣ دولار. وللجنة تعليق آخر على مسألة التدريب يرد تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بحفظ السلام (A/66/718).

٥١ - وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على الموارد المخصصة لتغطية التكاليف التشغيلية التي اقترحها الأمين العام، وذلك رهنا بالتوصيات الواردة في الفقرتين ٥٠ و ٥٩ أدناه.

خامسا - مسائل أخرى

ألف - مبادرات تحسين الكفاءة

٥٢ - أُشيرَ في التقرير إلى أن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة، والتي أفضت إلى خفض الاعتماد الأساسي للميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ بمبلغ ٢٠٠ ٩٨٠ ١٩ دولار (انظر A/66/753، الفقرة ٥٥)، سوف تتجلى في المجالات التالية:

(أ) الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة (٤٢٩ ٠٠٠ دولار)، من خلال تقليص حصص الإعاشة بنسبة ٥ في المائة عن طريق الإدارة المحكمة للمخزون من حصص الإعاشة وذلك بدمج العنصرين، العسكري والمدني، لعنصر الدعم؛

(ب) المرافق والهياكل الأساسية، من خلال تحسين أوجه الكفاءة في الاستهلاك مما يؤدي إلى تقليص الاحتياجات من قطع الغيار والإمدادات من خلال الإدارة المحكمة للاحتياجات (٧١٠ ٠٠٠ دولار)؛ وخفض استهلاك الوقود بفضل تحسين إدارة الوقود عن طريق وقف تشغيل نظام تكييف الهواء والإنارة ابتداء من الساعة ١٩/٣٠ يومياً (٢٥٩ ٤٠٠ دولار)؛ وتركيب نظام لتوليد الطاقة الشمسية في ٥ معسكرات في يوبوغون وأنياما وفي المعسكرات الموجودة حالياً في مطار بواكية وفي المقر بدالوا للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وذلك باستخدام الطاقة الشمسية كمصدر بديل للطاقة (٢ ٥٠٠ دولار)؛ وتركيب نظام غير ضار بالبيئة لمعالجة مياه المحاري في معسكرين جديدين في أنياما ويوبوغون لتقليل الأثر البيئي الناجم عن الفضلات السائلة الناتجة عن المعسكرات (٩٠ ٠٠٠ دولار)؛

(ج) النقل، من خلال الحد من استهلاك الوقود بفضل تحسين إدارة الوقود عن طريق فرض رسوم على استخدام المركبات خارج أوقات الدوام، وزيادة التواجد الميداني للموظفين مما يقلل الحاجة للسفر إلى مسافات بعيدة (٦٢٦ ٥٠٠ دولار)؛ وتحسين أوجه الكفاءة في الاستهلاك مما يؤدي إلى نقصان في الاحتياجات إلى قطع الغيار والإمدادات عن طريق الإدارة المحكمة للاحتياجات (٧٠١ ١٠٠ دولار)؛

(د) النقل الجوي، من خلال حدوث تغيير في تكوين أسطول طائرات العملية نجم عن الاستعاضة عن طائرتين ذواتي أجنحة ثابتة بطائرتين أصغر (انظر الفقرة ٤٦ أعلاه) (١٤ ٢٨٥ ١٠٠ دولار)؛ وانخفاض استهلاك الوقود بفضل تحسين إدارة الوقود من خلال التخطيط الشهري للرحلات العسكرية الروتينية عن طريق تجميع نقل القوات إلى مكان البعثة ونقلها إلى أماكن أخرى مع الرحلات الأسبوعية المقررة، حيثما كان ذلك ممكناً (٥٤٢ ٠٠٠ دولار)؛

(هـ) الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من خلال تمديد العمر الافتراضي لصلاحية الأصول الحالية من الناحية الاقتصادية (٨٧٢ ٠٠٠ دولار)؛ وتحسين أوجه الكفاءة في الاستهلاك مما يؤدي إلى تقليص الاحتياجات من قطع الغيار وذلك عن طريق الإدارة المحكمة للاحتياجات (٣١٢ ٦٠٠ دولار)؛ وتشديد الرقابة والتدقيق على الخدمات الهاتفية

(تحميل تكاليف المكالمات المحلية الشخصية لمن أجرى المكالمات)، فضلا عن تشديد الرقابة على الموافقة على خدمات التجوال الحر في استخدام الهواتف المحمولة (١٥٠ ٠٠٠ دولار).

٥٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية إدراج مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، وتشجع العملية على تحديد مزيد من المجالات يمكن فيها زيادة الكفاءة خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، وتقديم معلومات أكثر تفصيلا عن تلك المكاسب في سياق مشاريع الميزانية مستقبلاً. وللجنة تعليق آخر على المكاسب المتصلة بزيادة الكفاءة يرد في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بحفظ السلام (A/66/718).

باء - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٥٤ - أُشيرَ في الفقرة ١٨ من التقرير إلى أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ستستمر في تعزيز تعاونها على الصعيد الإقليمي مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا تحت إشراف مؤتمر الأمم المتحدة الإداري لغرب أفريقيا حيث تجري مناقشة عدد من المسائل الإدارية واللوجستية، وتتخذ خطوات لتحديد مجالات التعاون المشترك. وتواصل اللجنة الاستشارية دعم المبادرات المُضطلع بها حالياً لتعزيزاً لزيادة التعاون بين البعثات على الصعيد الإقليمي. ويقترح الأمين العام في الفقرة ٧٨ من تقريره عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي (A/66/591)، إنشاء مركز خدمات إقليمي إضافي في منطقة غرب أفريقيا. وأُحيطت اللجنة علماً، عند الاستفسار، بأن مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي، أوغندا، قدّم الدعم لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في مجالات التدريب والنقل الجوي والمشتريات على الصعيد الإقليمي، وأن إنشاء مركز خدمات إقليمي جديد لغرب أفريقيا سيكون من شأنه توفير مركز للاضطلاع بوظائف المعاملات في مكاتب الدعم، وإتاحة فرص لتحسين العمليات وزيادة الإنتاجية وتحقيق وفورات في التكاليف. وتلاحظ اللجنة، في هذا السياق، أن مفهوم إنشاء مركز خدمات إقليمي لتغطية بعثات غرب أفريقيا قد يكون له تأثير على ترتيبات التعاون الحالية. وللجنة تعليق آخر على المفهوم المقترح المتعلق بإنشاء مركز خدمات إقليمي جديد يرد في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بحفظ السلام (A/66/718).

جيم - خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها

٥٥ - أُشيرَ في التقرير إلى أنه بالتوازي مع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تشرع العملية في برامج عن طريق دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بمكافحة الألغام للحد

من خطر الذخائر غير المنفجرة من جراء القتال في الآونة الأخيرة. وستشمل تلك البرامج إزالة الذخائر غير المنفجرة والتصرف في الأسلحة والذخيرة. ومن المتوقع نشوء احتياجات إضافية في مجال التدريب المتخصص وبناء قدرات المؤسسات الوطنية الأمنية (القوات الجمهورية لكوت ديفوار والشرطة والدرك) من أجل كفالة استدامة الأنشطة. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، أنه لم يُفقد عن وجود ألغام في كوت ديفوار، وأن المهام الرئيسية للعملية تتمثل في إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات، وجمع وإزالة أسلحة وذخائر المقاتلين السابقين. وأبلغت اللجنة أيضا أن الموارد المطلوبة تغطي أيضا تحديد أماكن تخزين الأسلحة والذخائر، ومستودعات الأسلحة، وغرف اللاسلكي في عدة مواقع في البلد لا تتسم في الوقت الراهن بالأمان والأمن. ويقتضي ذلك إعادة بناء ٣ مستودعات للذخيرة على الصعيد الوطني، و ٢٠ غرفة لقوات الشرطة، و ٢٠ مستودع أسلحة لقوات الدرك، و ٢٠ مخزنا لأسلحة/ذخائر القوات الجمهورية لكوت ديفوار، وهو ما من شأنه الإسهام في إنهاء الانتشار غير المحكوم للأسلحة غير الشرعية فضلا عن الحد من المخاطر الأمنية الناجمة عن الذخائر غير المنفجرة التي خلفتها أزمة ما بعد الانتخابات.

٥٦ - وتصل الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة تحت هذا البند للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى ٩٠٠ ٣٧٦ ٧ دولار (A/66/753، الفقرة ٦٨). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ بلغت النفقات المتصلة بالأنشطة المضطلع بها من خلال دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بمكافحة الألغام ٦٠٠ ٣٨٨ دولار، وأنه فيما يتعلق بالفترة الحالية، ومن أصل مخصصات قدرها ٥ ملايين دولار ووفق عليها في سياق التقديرات التكميلية، جرى إنفاق ٩٠٠ ٥٥١ ١ دولار حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢. وتشجع اللجنة الاستشارية العملية على مواصلة جهودها الرامية إلى إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات وجمع وإزالة أسلحة وذخائر المقاتلين السابقين.

دال - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٧ - تصل الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى ٢٢ ٠٥٠ ٠٠٠ دولار (A/66/753، الفقرات ٦٣-٦٧). وأُحيطت اللجنة الاستشارية علما بأنه بلغت في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ النفقات ذات الصلة ١٠٠ ٩٧٢ دولار، وأنه فيما يتعلق بالفترة الحالية، أُنفق حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، ما مجموعه ١٠٠ ٧٥٥ ١ دولار، أو ٦,٨ في المائة من المخصصات الحالية البالغة ٨٠٠ ٨٣٧ ١٥ دولار، على أنشطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأبلغت اللجنة، عند

الاستفسار، بأنه لم يوضع بعد إطار وطني لزرع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولكن العملية على ثقة من أنه قد أنجزت العملية الانتخابية، سيُحرز في المستقبل القريب تقدم ملموس يسمح باستهلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كوت ديفوار. وأبلغت اللجنة أيضا، عند الاستفسار، بأن المستفيدين من برنامج إعادة الإدماج سوف يقيمون لمدة تتراوح بين ٣ و ٩ شهور على نفقة الحكومة في مراكز تدريب مختارة على امتداد البلاد. وستتضمن حزمة إعادة الإدماج، بتكلفة تبلغ زهاء ١ ٠٠٠ دولار لكل مستفيد، خيارات للتوعية، والتربية المدنية، ومحو الأمية، والرياضيات، والإدارة التعاونية، ومباشرة الأعمال الحرة. وستُمنح برامج التدريب التقني الموثقة بشهادات في مجالات الزراعة وتربية الماشية، وحرف البناء والأشغال العامة، والأعمال التجارية الصغيرة، وتكنولوجيا المعلومات، ومصادر الطاقة المتجددة، كما سيحصل المستفيدون على شهادات توثق مشاركتهم في برنامج إعادة الإدماج.

٥٨ - وأشير في الفقرة ٦٧ من التقرير إلى أنه من المتوقع تنفيذ مشاريع للحد من العنف في المجتمعات المحلية وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١)، الذي يكلف عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتقديم الدعم إلى الحكومة بالتنسيق مع الشركاء الآخرين من أجل وضع وتنفيذ برامج لجمع الأسلحة من المجتمعات المحلية، يجري ربطها بالحد من العنف المجتمعي وتحقيق المصالحة. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، أن مشاريع الحد من العنف المجتمعي ستُدمج في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وستبدأ بالتزامن معه، وأن الدروس المستفادة أظهرت أن الحد من العنف المجتمعي يحتاج إلى استهداف مجموعة محددة من المقاتلين السابقين الباقين داخل مجتمعاتهم المحلية الأصلية. وأبلغت اللجنة أيضا أن العملية عملت مع تلك المجتمعات المحلية على مدار ستة أشهر، وبالأخص في المناطق الغربية والحدودية. وأعدت إجراءات تشغيل موحدة لتنفيذ مشاريع الحد من العنف المجتمعي، وكذلك أعدت مشاريع محتملة للعمل بها مع المجتمعات الأهلية المستهدفة للمقاتلين السابقين بغية تسريع تنفيذ العملية متى بدأ البرنامج وتم تحديد معايير الأهلية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية التأثير الإيجابي لمشاريع الحد من العنف المجتمعي في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وتشجع العملية على استخلاص الدروس، عند انطباقها، من خبرة البعثات الأخرى. وللجنة تعليق آخر على مسألة مشاريع الحد من العنف المجتمعي يرد في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بحفظ السلام (A/66/718).

٥٩ - واللجنة الاستشارية تقر بأهمية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وما يتصل بذلك من أنشطة لإنجاز ولاية العملية. بيد أن اللجنة ترى أنه، بالنظر إلى غياب إطار العمل النهائي لزرع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فضلا عن أن برنامج نزع السلاح

والتسريح وإعادة الإدماج قد شهد حالات تأخير في الماضي، قد لا يكون المبلغ الكلي المقترح لازماً خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. ومن ثم، توصي اللجنة بتخفيض المبلغ المقترح بمقدار ٢٠ مليون دولار. ولكن اللجنة تشجع العملية مع ذلك على تنفيذ أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بأسرع ما يمكن، وإذا اقتضت الضرورة تمويلاً إضافياً، فإنه ينبغي للعملية أن تفيد بذلك في سياق تقرير الأداء.

سادساً - الخلاصة

٦٠ - ترد في الفرع الخامس من تقرير الأداء (A/66/616) الإجراءات المطلوب أن تتخذها الجمعية العامة فيما يتعلق بتمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تقوم الجمعية العامة باستخدام الإيرادات الأخرى فيما يتعلق بفترة التمويل المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، البالغ مجموعها ٤٠٠ ٦٣٢ ٧ دولار والمتأتية من إيرادات الفائدة (٨٠٠ ٧٠٧ ١ دولار)، والإيرادات الأخرى/الإيرادات المتنوعة (١٠٠ ٤٧٤ دولار)، وإلغاء الالتزامات المترتبة عن الفترة السابقة (٥٠٠ ٤٥٠ ٥ دولار)، لتغطية العجز في الأنصبة المقررة للفترة نفسها البالغ ٧٠٠ ٤٠٤ ٦٦ دولار، وأن تقسم إلى أنصبة مقررة مبلغاً إضافياً قدره ٣٠٠ ٧٧٢ ٥٨ دولار يمثل الفرق بين الزيادة في الاعتماد (٧٠٠ ٤٠٤ ٦٦ دولار) والإيرادات الأخرى (٤٠٠ ٦٣٢ ٧ دولار) للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٦١ - وترد في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة (A/66/753) الإجراءات المطلوب أن تتخذها الجمعية العامة فيما يتعلق بتمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وتوصي اللجنة الاستشارية بأنه إذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، تقوم الجمعية العامة باعتماد مبلغ قدره ١٩٧ ٨١٥ ٥٧٨ دولاراً للإتفاق على العملية لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/753)
- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/66/616)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢: تقديرات تكميلية (A/66/612)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢: تقديرات تكميلية (A/66/529)
- التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/66/5 (Vol. II))
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الأداء المالي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ وميزانيته المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/65/743/Add.14)
- التقرير الخاص للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2012/186)
- قرارات الجمعية العامة ٢٧٣/٦٤ و ٢٨٩/٦٥ و ٢٩٣/٦٥ و ٢٤٦/٦٦
- قرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١)

المرفق الأول

موجز تفصيلي بالتغييرات المقترحة في ملاك الموظفين بعملية الأمم المتحدة في
كوت ديفوار في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	البيان
التوجيه التنفيذي والإدارة			
مكتب الممثل الخاص للأمين العام	١+	ف-٥	إنشاء وظيفة مستشار خاص للممثل الخاص للأمين العام
	١+	خ م	تحويل وظيفة مساعد لشؤون الاستلام والتفتيش من قسم الخدمات العامة إلى وظيفة مساعد إداري
المجموع الفرعي، التوجيه التنفيذي والإدارة ٢+			
وظيفتين ثابتتين			
العنصر ٣			
توطيد السلام			
خلية المساعدة الانتخابية	١-	مد-١	إلغاء وظيفة رئيس خلية المساعدة الانتخابية، المدرجة في الميزانية في بند المساعدة المؤقتة العامة
	١-	ف-٥	إلغاء وظيفة موظف أقدم للشؤون الانتخابية، المدرجة في الميزانية في بند المساعدة المؤقتة العامة
	٦-	ف-٤	إلغاء وظائف لموظفين لشؤون الانتخابات مدرجة في الميزانية في بند المساعدة المؤقتة العامة
	٨-	ف-٣	إلغاء وظائف لموظفين للشؤون الانتخابية مدرجة في الميزانية في بند المساعدة المؤقتة العامة
	١-	ف-٣	إلغاء وظيفة لموظف للشؤون الانتخابية مدرجة في الميزانية في بند المساعدة المؤقتة العامة
	١-	ف-٢	إلغاء وظيفة لموظف للشؤون الانتخابية مدرجة في الميزانية في بند المساعدة المؤقتة العامة
	٣-	م ف و	إلغاء وظائف لموظفين للشؤون الانتخابية مدرجة في الميزانية في بند المساعدة المؤقتة العامة
	١٤٣-	م أ م	إلغاء وظائف لموظفين للشؤون الانتخابية
	٣-	م أ م	إلغاء وظائف لمساعدين لشؤون العمليات
	٣-	م أ م	إلغاء وظائف لمساعدين لشؤون البحث
المجموع الفرعي، خلية المساعدة الانتخابية ١٧٠-			
خلية المساعدة على التصديق على النتائج	١-	مد-١	إلغاء وظيفة رئيس خلية المساعدة على التصديق على النتائج المدرجة في الميزانية في بند المساعدة المؤقتة العامة
	١-	ف-٥	إلغاء وظيفة موظف أقدم لشؤون الانتخابات المدرجة في الميزانية في بند المساعدة المؤقتة العامة
	١-	ف-٣	إلغاء وظيفة موظف إعلام المدرجة في الميزانية في بند المساعدة المؤقتة العامة

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	البيان
	١-	خ م	إلغاء وظيفة مساعد إداري المدرجة في الميزانية في بند المساعدة المؤقتة العامة
	٣-	م أم	إلغاء وظائف لموظف إعلام
	١-	م أم	إلغاء وظيفة مساعد إداري المدرجة في الميزانية في بند المساعدة المؤقتة العامة
	١-	م أم	إلغاء وظيفة موظف لشؤون التقارير
	١-	م أم	إلغاء وظيفة محلل معلومات
المجموع الفرعي، خلية المساعدة على التصديق على النتائج			
١٠-	وظائف مؤقتة		
المجموع الفرعي، العنصر ٣			
١٨٠-	وظيفة مؤقتة		
العنصر ٥			
الخدمات الإدارية	١-	خ م	تحويل وظيفة ثابتة لمساعد استلام وتفتيش من قسم الخدمات العامة إلى وظيفة مساعد إداري في مكتب الممثل الخاص للأمين العام
	١-	خ م	إلغاء وظيفة مؤقتة لموظف مشتريات ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة
	٢-	خ ع و	إلغاء وظيفتين مؤقتتين لمساعدين لشؤون المشتريات ممولتين في إطار المساعدة المؤقتة العامة
	١-	خ ع و	إلغاء وظيفة مؤقتة لمساعد لشؤون الموارد البشرية ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة من قسم شؤون الموظفين المدنيين
	١-	م أم	إلغاء وظيفة ثابتة لمساعد إدارة المرافق من قسم الخدمات العامة
المجموع الفرعي، الخدمات الإدارية			
٦-	من الوظائف الثابتة والمؤقتة		
خدمات الدعم المتكامل	١-	خ م	إلغاء وظيفة مؤقتة لموظف للعمليات الجوية مدرجة في الميزانية في بند المساعدة المؤقتة العامة في قسم العمليات الجوية
	١-	خ م	إلغاء وظيفة مؤقتة لموظف لشؤون المعدات المملوكة للوحدات مدرجة في الميزانية في بند المساعدة المؤقتة العامة في مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل
	٢-	خ م	إلغاء وظيفة مؤقتة لمساعد لشؤون اللوجستيات مدرجة في الميزانية في بند المساعدة المؤقتة العامة في المركز المشترك للعمليات اللوجستية
	٣-	خ م	إلغاء وظيفة مؤقتة لمساعد لشؤون حصص الإعاشة ووظيفتين مؤقتتين لموظفي مراقبة الجودة مدرجة في الميزانية في بند المساعدة المؤقتة العامة في قسم الإمداد
	٣-	خ م	إلغاء وظائف لمساعد كهربائي ومساعد لشؤون الهندسة وتقني التدفئة والتهوية وتكييف الهواء مدرجة في الميزانية في بند المساعدة المؤقتة العامة في القسم الهندسي
	١-	خ م	إلغاء وظيفة لموظف مراقبة الحركة مدرجة في الميزانية في بند المساعدة المؤقتة العامة في قسم مراقبة الحركة

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	البيان
	٥-	خ ع و	إلغاء أربع وظائف لمساعدين للعمليات الجوية ووظيفة لمدير مَدْرَجَ مدرجة في الميزانية في بند المساعدة المؤقتة العامة في قسم العمليات الجوية
	٢-	خ ع و	إلغاء وظيفتي ميكانيكي مركبات مدرجتين في الميزانية في بند المساعدة المؤقتة العامة في قسم النقل
	١-	خ ع و	إلغاء وظيفة مساعد لشؤون الوقود في بند المساعدة المؤقتة العامة في قسم الإمداد
	١-	خ ع و	إلغاء وظيفة مساعد لشؤون المواد والأصول مدرجة في الميزانية في بند المساعدة المؤقتة العامة في قسم مراقبة الحركة
	٢-	م أ م	إلغاء وظيفتين لمساعدين لمراقبة الحركة في قسم مراقبة الحركة
	٥-	م أ م	إلغاء وظيفتين لمساعدين لشؤون الهندسة، ووظيفة واحدة لمساعد كهربائي، ووظيفة واحدة لمساعد شؤون التدفئة والتهوية وتكييف الهواء، ووظيفة واحدة لإدارة المواد في القسم الهندسي
	١-	م أ م	إلغاء وظيفة مساعد للعمليات الجوية في قسم العمليات الجوية
المجموع الفرعي، خدمات الدعم المتكامل			
	٢٨-	وظيفة مؤقتة	
المجموع الفرعي، العنصر ٥			
	٣٤-	من الوظائف الثابتة والمؤقتة	
المجموع			
	٢١٢-	من الوظائف الثابتة والمؤقتة	
موظفون دوليون	١+		
موظفون وطنيون	-		
متطوعو الأمم المتحدة	١٦٤-		
المساعدة المؤقتة العامة	٤٩-		

المختصرات: خ م = الخدمة الميدانية؛ م ع م = المساعدة العامة المؤقتة؛ خ ع و = الخدمات العامة الوطنية؛ م ف و = موظف في وطني؛ م أ م = متطوعو الأمم المتحدة.

المرفق الثاني

الوظائف المؤقتة المقترح الإبقاء عليها في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣

يقترح الإبقاء على الوظائف المؤقتة العشر التالية المعتمدة في إطار التقديرات التكميلية لميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، نتيجة للطبيعة المستمرة للمهام اللازم أدائها دعماً للأفراد النظاميين الإضافيين المأذون بهم في الميزانية التكميلية.

(أ) **موظف لشؤون المعدات المملوكة للوحدات (ف-٣) ومساعد لشؤون المعدات المملوكة للوحدات (خدمة ميدانية)** - يعزى الإبقاء على هاتينوظيفتين المؤقتتين بصورة مباشرة إلى زيادة عدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الموفدين إلى منطقة البعثة. وتشمل المهام المسندة إليهما التحقق من المعدات المملوكة للوحدات المنشورة ورصدها، والإبلاغ عن أي قصور، والاتصال بالنظرء من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لضمان استمرار صلاحية المعدات المنشورة للاستخدام وتنسيق عمليات التصليح و/أو توفير قطع الغيار في حالة حدوث أعطال؛

(ب) **مترجم فوري (موظف فني وطني)** - يعزى الإبقاء على هذه الوظيفة إلى زيادة الاحتياجات إلى خدمات الترجمة التحريرية والفورية لمساعدة الأفراد النظاميين المرسلين من البلدان غير الناطقة بالفرنسية. وتشمل المهام أيضاً ترجمة الوثائق الرسمية من الفرنسية إلى الإنكليزية والعكس؛

(ج) **مستشار للموظفين (موظف فني وطني)** - يعزى الإبقاء على هذه الوظيفة إلى الحاجة إلى تسيير عمل خلية التدخل في حالات الإجهاد العصبي والنفسي الناتج عن الحوادث الخطيرة بسلاسة وبدون انقطاع وتضم الخلية المذكورة مستشار موظفين (موظف فني وطني) و ٢٠ مساعداً من النظرء. وتقتضي الضرورة أن تعمل هذه الخلية بسلاسة بحيث يتسنى التدخل في الوقت المناسب والحد من حالات الإجهاد العصبي والنفسي المرتبطة ببيئة العمل؛

(د) **مساعدون لإدارة المرافق (٥ موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)** - يعزى الإبقاء على هذه الوظائف إلى استمرار الحاجة إلى دعم وإدارة معسكرات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التي تم بالفعل بناؤها في مناطق إسيا وبوافليه وغانغوا وتاي وزوان هونين وسينفرا وأبواسو وأنياما. وسيكون شاغلو هذه الوظائف مسؤولين أيضاً عن إدارة

مخيم يوبوغون ومواقع لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/إصلاح القطاع الأمني من المقرر إنشاؤها؛

(هـ) **مساعد لشؤون نظام المعلومات الجغرافية (الخدمة الميدانية) - يعزى**
الإبقاء على هذه الوظيفة إلى زيادة الاحتياجات المتصلة بالدعم الذي يوفره نظام المعلومات الجغرافية للقوات الموفدة حديثاً. وسيقوم شاغل هذه الوظيفة بالمساعدة في تطوير الكفاءة التشغيلية للشبكة الداخلية لنظام المعلومات الجغرافية التي تزود بمنتجات متعلقة بالمعلومات الجغرافية وتطبيقات خرائط تفاعلية، وجمع البيانات الميدانية وتحليلها. وسيواصل شاغل هذه الوظيفة الاضطلاع بمهام تقييم ومتابعة التدريب المقدم في مجال نظم المعلومات الجغرافية وكذلك توعية الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين في العملية بفائدة هذا النظام والتكنولوجيات القائمة على الاستشعار من بعد؛ وتقصى الاتجاهات التكنولوجية الجديدة في مجال الخوادم والأجهزة الذكية وتطوير تطبيقات مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.